E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1997/3
31 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة السكان والتنمية
الدورة الثلاثون
٢٤-٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧
البند ٤ من جدول الأعمال*

متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: الهجرة الدولية

رصد برامج السكان

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لبرنامج عمل لجنة السكان والتنمية المتعدد السنوات والمحدد المواضيع والأولويات الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٥/٥٥. والموضوع المحدد لعام ١٩٩٧ هو الهجرة الدولية، مع التركيز بوجه خاص على الروابط بين الهجرة والتنمية وعلى قضايا نوع الجنس والأسرة.

وهذا التقرير، الذي يتضمن الاستجابات الواردة من الممثلين/المديرين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ٥٢ بلدا ومن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لـ ١٠ بلدان متقدمة النمو، يستعرض التقدم المحرز فيما يتعلق بالسياسات العامة والبرامج وغيرها من الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومات على الصعيد الوطني في مجال الهجرة الدولية بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وهو يعرض للاستراتيجيات والنُهج التي اعتمدتها البلدان استجابة للتوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشأن الهجرة الدولية. ويركز التقرير على الجهود المبذولة لدعم التعاون والحوار بين البلدان الموفدة والمستقبلة، وعلى السياسات والبرامج المتعلقة بتيسير جمع شمل الأسر ودعم التكامل الاجتماعي والاقتصادي. وتسهيل هجرة العمال القصيرة الأجل وهجرة العمال المتصلة بالمشاريع، وعلى مساعدة اللاجئين، وحماية المهاجرين من التمييز ضدهم، وعلى منع الاتجار الدولي بالمهاجرين ورصد تدفقات الهجرة. ويركز التقرير أيضا على الشواغل التي أثارتها الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بصياغة السياسات وتنفيذ البرامج في مجال الهجرة الدولية.

* E/CN.9/1997/1.

96-37950

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
أولا - المنهجية	٤ - ٥	٣
ثانيا - الأنشطة المبذولة على الصعيد الوطني في ميدان الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٦ - ٧٤	٤
ألف - التعاون والحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد	٩ - ١٦	٤
باء - لم شمل أسر المهاجرين المسجلين	١٧ - ٢٠	٧
جيم - الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين الذين تحق لهم الإقامة الطويلة الأجل	٢١ - ٢٤	٨
دال - حماية المهاجرين من التمييز ضدهم	٢٥ - ٣١	١٠
هاء - هجرة العمال المؤقتة	٣٢ - ٤٠	١١
واو - مساعدة اللاجئين والعائدين وإعادة تأهيلهم	٤١ - ٤٩	١٤
زاي - الهجرة غير المسجلة	٥٠ - ٥٦	١٧
حاء - الاتجار الدولي بالمهاجرين	٥٧ - ٦١	١٨
طاء - المصالح الحكومية المكلفة بمعالجة مسائل وسياسات الهجرة	٦٢ - ٦٧	١٩
ياء - جمع البيانات بشأن تدفقات وأعداد المهاجرين الدوليين	٦٨ - ٧٤	٢٠
ثالثا - الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي في ميدان الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٧٥ - ٧٩	٢٢
ألف - المؤتمرات الإقليمية	٧٥ - ٧٦	٢٢
باء - أنشطة أخرى	٧٧ - ٧٩	٢٣
رابعا - الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ميدان الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٨٠ - ٨٣	٢٣
ألف - منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	٨٠ - ٨١	٢٣

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
باء - المؤتمرات الدولية	٨٢ - ٨٣	٢٤
خامسا - الخلاصة	٨٤ - ٩٧	٢٥

مقدمة

١ - أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا التقرير بشأن رصد برامج السكان وفقا لبرنامج عمل لجنة السكان والتنمية المتعدد السنوات والمحدد المواضيع والأولويات. والموضوع المحدد لعام ١٩٩٧ هو الهجرة الدولية، مع التركيز بصورة خاصة على الروابط بين الهجرة والتنمية وعلى قضايا نوع الجنس والأسرة.

٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بالسياسات العامة والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الحكومات على الصعيد الوطني في مجال الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهو يشدد على التحديات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في هذا الميدان، كما يوفر لمحة عامة عن مؤتمرات مختارة واجتماعات لأفرقة خبراء وحلقات عمل وغيرها من الجهود التعاونية التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجتمع الدولي، على الصعيدين الإقليمي أو الأقاليمي من أجل معالجة قضايا الهجرة الدولية.

٣ - ولقد حظيت الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة بكثير من الاهتمام نظرا إلى أن التقديرات تفيد بأن عدد المهاجرين، بما في ذلك اللاجئون، قد تجاوز ١٢٥ مليون مهاجر. ومما يشغل الحكومات وصانعي السياسات وعلماء الاجتماع والجمهور، النتائج المتصورة والنتائج الفعلية الناجمة عن تدفقات الهجرة سواء على مجتمعات المنشأ أو على مجتمعات المقصد. كما أن العوامل الديمغرافية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية تتأثر جميعها بتدفقات الهجرة الدولية وتؤثر فيها بدورها.

أولا - المنهجية

٤ - جمعت المعلومات عن الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية المضطلع بها على الصعيد الوطني من خلال استبيان أُرسل إلى ١٠٧ من الممثلين والمديرين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. كما أرسلت أيضا استبيانات إلى ٢٦ بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة للبلدان المتقدمة النمو. وتتناول الأسئلة المسائل الأساسية التي يشملها الفصل العاشر المعنون "الهجرة الدولية" من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهي: التعاون والحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ولم شمل الأسرة، والتكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين الذين تحق لهم الإقامة الطويلة الأجل، وحماية المهاجرين من التمييز ضدهم، والهجرة المؤقتة للعمال، ومساعدة اللاجئين

والعائدين وإعادة تأهيلهم، والهجرة غير المسجلة، والاتجار الدولي بالمهاجرين، وهجرة الأشخاص الباحثين عن العمل في الخارج، وإنشاء إدارة لمعالجة قضايا وسياسات الهجرة، وجمع البيانات عن تدفقات وأعداد المهاجرين الدوليين وعن العوامل المتسببة في الهجرة.

٥ - وتستند المعلومات الخاصة بالأنشطة المضطلع بها على المستوى الوطني إلى الاستجابات التي تم تلقيها من ٤٧ بلدا ناميا و ٥ من بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية و ١٠ بلدان متقدمة النمو فيبلغ مجموع عددها ٦٢ بلدا. ويقدم الجدول الوارد في هذا التقرير معلومات مصنفة وفقا للمناطق التي وردت منها الاستجابات.

ثانيا - الأنشطة المبذولة على الصعيد الوطني في ميدان الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٦ - يحث برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات على اعتماد سياسات وبرامج سليمة بشأن الهجرة تراعي "القيود الاقتصادية في البلد المستقبل، وتأثير الهجرة على المجتمع المضيف، وآثارها على بلد المنشأ" الفقرة (١٠١). ويؤكد على الروابط بين الهجرة الدولية والتنمية، مع ملاحظة أن أوجه الاختلال الاقتصادي الدولي والفقر والتدهور البيئي وانعدام السلام والأمن وانتهاكات حقوق الإنسان تعد عوامل هامة تؤثر على الهجرة الدولية.

٧ - وقد أبلغت عدة بلدان عن قيامها بإعداد سياسات خاصة بالهجرة الدولية وبإصدار تشريعات عن الهجرة أو بتعديل سياسات وقوانين الهجرة في استجابة مباشرة لبرنامج عمل المؤتمر، بل وضع البعض منها سياسة شاملة للهجرة. فعلى سبيل المثال، أفادت كمبوديا، عن توقيعها قانونا جديدا للهجرة بعد انعقاد المؤتمر، كما أفادت مدغشقر عن تشريعات جديدة تتعلق بالهجرة وعن الاستثمارات الموظفة في البلد وعن هجرة الرعايا، وأفاد الاتحاد الروسي أنه قد تمت الموافقة في ١٩٩٦ على قانون الاتحاد الروسي الخاص بتنظيم الدخول إلى البلاد والخروج منها.

٨ - وقد تناولت بلدان أخرى قضايا من قبيل حماية حقوق الإنسان الأساسية والقضاء على التمييز ضد المهاجرين، وبخاصة النساء، ودعم الإدماج وعن المسائل التي تشغل اللاجئين. وقامت عدة بلدان بصياغة أو مراجعة تشريعات جديدة للهجرة. فعلى سبيل المثال، أبلغت باراغواي أن المجلس الوطني يقوم بمراجعة قانون جديد خاص بالهجرة سيقرر سياسة البلاد العامة فيما يتعلق بالهجرة وينشئ إطارا مؤسسيا لمعالجة قضايا الهجرة. ويقوم البرلمان في بولندا بمناقشة قانون جديد خاص بالأجانب. وترد النُهُج التي اعتمدتها الحكومات استجابة لتوصيات برنامج عمل المؤتمر، في الفروع من ألف إلى ياء أدناه.

ألف - التعاون والحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد

٩ - كان التعاون والحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد أبرز الأنشطة المتصلة بالهجرة الدولية من حيث الإبلاغ عنها. فمن بين ٦٢ بلدا أجابت على الأسئلة، أبلغت ٣٦ منها عن قيامها بمفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن الهجرة الدولية (تعلقت بالنسبة لمعظمها بهجرة العمال)، وأبلغت ٣٦ منها عن قيامها بتبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى وأبلغت ٦ منها عن حضورها مؤتمرات دولية عن الهجرة (انظر الجدول).

عدد البلدان التي استجابت لاستقصاء صندوق الأمم المتحدة للسكان[أ]
ونوع التبادل المتعلق بقضايا الهجرة حسب المنطقة أو المجموعة

المنطقة أو المجموعة	مجموع عدد البلدان التي استجابت	البلدان التي شاركت في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف	البلدان التي تبادلت المعلومات مع حكومات أخرى	البلدان التي حضرت مؤتمرات دولية
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بما فيها شرق افريقيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا)	١٧	٧	١١	١
شمال افريقيا وغربي آسيا	٤	٣	٣	١
آسيا (بما فيها جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب وسط آسيا)	١٣	٥	٦	٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	١٠	٧	[ب]
أوقيانوسيا	٢٢	[ب]	[ب]	[ب]
بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية	٥٧	٢	٢	[ب]
البلدان المتقدمة النمو	١٠	٩	٧	[ب]
المجموع[ج]	٦٢	٣٦	٣٦	٦

المصدر: استقصاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٦.

(أ) الاستجابات الواردة اعتبارا من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من الممثلين/المديرين القطريين لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ٥٢ بلدا ومن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لـ ١٠ بلدان متقدمة النمو.

(ب) لم ترد استجابات.

(ج) الاستجابات تزيد عن مجموع عدد البلدان التي استجابت بسبب تعدد المسائل المذكورة.

١٠ - وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أبلغت بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وموريتانيا، وموزامبيق، أنها شاركت في مناقشات مع بلدان أخرى للمنطقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف حول معالجة قضايا الهجرة، ولا سيما هجرة العمال وشواغل اللاجئين. وأبلغت جنوب أفريقيا أنها عقدت اتفاقات تتصل بسياسات الهجرة الدولية مع بوتسوانا، وزمبابوي، وليسوتو، وموزامبيق وناميبيا وأنها بصدد عقد اتفاقات مماثلة مع جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي. وعلاوة على ذلك، أفاد عدد من البلدان الأفريقية بأنها تبادلت المعلومات مع حكومات أخرى تتعلق بسياساتها الخاصة بالهجرة الدولية والأنظمة التي تحكم دخول المهاجرين وإقامتهم، حيث أفادت أوغندا وبوروندي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، والكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزامبيق وناميبيا بأنها قامت جميعا بتبادل المعلومات عن قضايا ذات أهمية تتعلق بالهجرة الدولية، بما فيها قضايا هجرة العمال وعودة اللاجئين، وانتقال الأشخاص من بلد إلى بلد آخر.

١١ - أما بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا وغربي آسيا، فقد أفاد كل من الأردن والمغرب واليمن أنها شاركت في مناقشات عن الهجرة الدولية؛ وأجرى الأردن واليمن مفاوضات تتعلق بالهجرة المؤقتة للعمال، كما أفاد كل من الأردن والمغرب واليمن أنها تبادلت مع الحكومات الأخرى معلومات تتعلق بالسياسات التي تحكم دخول المهاجرين وإقامتهم.

١٢ - وفي آسيا، أفادت إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا وماليزيا بأنها قد شاركت جميعا في مناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف حول قضية الهجرة الدولية. وقد تركزت المناقشات في إندونيسيا وسري لانكا وماليزيا على هجرة العمال. وأبلغت إندونيسيا وفييت نام وكمبوديا وماليزيا أنها تبادلت مع الحكومات الأخرى المعلومات عن سياساتها بشأن دخول المهاجرين وإقامتهم، وأبلغت فييت نام وماليزيا عن تبادل معلومات تتعلق بسياسات هجرة العمال.

١٣ - وفي أمريكا اللاتينية أبلغت أوروغواي والبرازيل وبوليفيا وباراغواي والسلفادور وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس أنها شاركت في مناقشات مع بلدان من المنطقة على الصعيدين الثنائي أو المتعدد الأطراف تتعلق بالهجرة الدولية. وتركزت المناقشات التي أجريت في البرازيل وبوليفيا على المهاجرين غير المسجلين؛ وفي كوبا، تعلقت المناقشات بترحيل المهاجرين غير المسجلين؛ واستقدام العمالة الأجنبية. وتناولت المناقشات في المكسيك المهاجرين غير المسجلين والاتجار بالمهاجرين واللاجئين. وفي نيكاراغوا، تركزت المناقشات الحكومية الرفيعة المستوى مع البلدان المجاورة على حماية حقوق المواطنين النيكاراغويين. وأبلغت بعض البلدان، وفي مقدمتها أوروغواي والبرازيل، أنها شاركت في إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في مناقشات عن الهجرة الدولية. وعلاوة على ذلك، أبلغت البرازيل وبوليفيا والسلفادور وكوبا وكوستاريكا والمكسيك أنها تبادلت مع بلدان أخرى، وبخاصة بلدان مجاورة، معلومات تتعلق بقضايا الهجرة فيما أبلغت أوروغواي أنها قامت بتبادل المعلومات مع منظمات معنية بالهجرة ومع الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

١٤ - ومن بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، أبلغ كل من الاتحاد الروسي وجمهورية مولدوفا بأنهما قد شاركا في مناقشات ثنائية تتعلق بالسياسات العامة الخاصة بالهجرة الدولية وتبادلا المعلومات عن السياسات العامة. وتركزت المناقشات في جمهورية مولدوفا على هجرة العمال.

١٥ - ومن بين البلدان المتقدمة النمو البالغ عددها ١٠، التي استجابت للاستقصاء أبلغت ٩ بلدان منها أنها قد شاركت في مفاوضات ومناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف عن الهجرة الدولية، أجريت معظمها في إطار المنظمات الدولية التي هي أعضاء فيها، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى المشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، ومجموعة بودابست، ومجلس أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأبلغت أسبانيا وألمانيا، ولختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية بأنها قد شاركت جميعا في مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف حول قضية الهجرة الدولية، حيث تطرقت إلى مجالات اهتمامات حيوية مثل الاتجار الدولي بالمهاجرين والتنسيق بين السياسات الخاصة بتأشيرات الدخول والترحيل، وقضايا اللاجئين، والهجرة المؤقتة للعمال والإدماج الاجتماعي للسكان المنحدرين من أصول مهاجرة. كما تجري البلدان المتقدمة النمو التي استجابت للاستقصاء اتصالات بكثير من الحكومات وتتبادل معها المعلومات المتعلقة بالسياسات في مجال الهجرة. وأبلغت أسبانيا وألمانيا ولختنشتاين والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا بأنها تتبادل جميعا مع الحكومات الأخرى المعلومات المتعلقة بسياساتها الخاصة بالهجرة الدولية داخل إطار الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا.

١٦ - وأبلغت بعض البلدان ، وفي مقدمتها جمهورية إيران الإسلامية، وإندونيسيا، وتركيا، والفلبين، وفييت نام، وكينيا أنها شاركت في مؤتمرات دولية معنية بالهجرة لمناقشة القضايا التي تهمها ولتبادل المعلومات. وقد استضافت حكومة الفلبين اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات المعقود في أيار/مايو ١٩٩٦، لمناقشة مسألة الهجرة الدولية ولتبادل المعلومات عن السياسات والأنظمة في هذا الصدد.

باء - لمّ شمل أسر المهاجرين المسجلين

١٧ - ينص برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أنه "وفقا للمادة ١٠ من اتفاقية حقوق الطفل وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة المعترف بها عالميا، يتعين على كل الحكومات، وخاصة حكومات البلدان المستقبلة، أن تعترف بالأهمية الحيوية للمّ شمل الأسرة وتعمل على إدراجه في تشريعاتها الوطنية لكي تكفل حماية أسر المهاجرين القانونيين" (الفقرة ١٢-١٠). وتحث الحكومات أيضا على أن "تعزز،

من خلال لمّ شمل الأسر، تطبيع الحياة الأسرية للمهاجرين الشرعيين الذين تحق لهم الإقامة الطويلة الأجل" (الفقرة ١٣-١٠).

١٨ - على أنه لم يبلغ إلا عن قليل من الأنشطة في مجال السياسات المتعلقة بدخول أعضاء الأسرة لأغراض لمّ الشمل، برغم أن بعض الدول قد ذكرت سياسات كانت قائمة قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٩ - واستجابة إلى الاستقصاء، أبلغت كوبا أن الاتفاقية الخاصة بالهجرة التي وقّعت عليها مع الولايات المتحدة، والتي يمكن أن تمنح سنويا بموجبها تأشيرات دخول لعدد من الكوبيين يبلغ ٢ ٠٠٠ شخص، تعالج قضايا تيسير لمّ شمل الأسر. وأبلغت بلغاريا أنها لا تمنح حق لمّ شمل الأسرة إلا للاجئين المعترف بهم، وأن الأجانب لا يتمتعون عادة بهذا الحق. وأبلغ المغرب أنه قد شارك في مناقشات مع اسبانيا وإيطاليا، اللذين يعدان بلدين هامين بالنسبة لاستقبال المهاجرين المغاربة، لتسهيل لمّ شمل أسر المهاجرين المسجلين. وأفادت ناميبيا أنها تدعم لمّ شمل أسر الأشخاص من بوتسوانا المنحدرين من أصل ناميبي.

٢٠ - وأفادت لختنشتاين بأنها بسبيل إلغاء القيود المتعلقة بلمّ شمل الأسرة بالنسبة للعمال المهاجرين المؤقتين، مع المراعاة الكاملة للعدل بين الجنسين، وذلك بعد دخول معاهدة المنطقة الاقتصادية الأوروبية حيز النفاذ في أيار/مايو ١٩٩٥. وقد أبلغت النرويج أن وزارة العدل تنظر في جعل عناصر التشريع الخاص بلمّ شمل الأسرة أكثر مرونة. وأبلغت المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن لمّ شمل الأسرة يعد أحد المبادئ الكامنة وراء تشريعاتهما الخاصة بالهجرة.

جيم - الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين الذين تحق لهم الإقامة الطويلة الأجل

٢١ - يحث برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات على "كفالة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين، لا سيما من حصلوا على الحق في الإقامة الطويلة الأجل في بلد المقصد" من خلال معاملتهم معاملة مساوية للمعاملة التي يحظى بها مواطنوها، والعمل، حسب الاقتضاء، على تيسير تجنسهم بجنسية بلد المقصد. (الفقرتان ١٠-١٠ و ١٢-١٠).

٢٢ - ولم يبلغ إلا عدد قليل من البلدان عن تنفيذه برامج أو أنشطة خاصة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال دعم تنفيذ الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين وأسرهم. وأبلغت كوستاريكا أن الخطة الوطنية للتنمية ١٩٩٤-١٩٩٨، التي أعدت بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تشمل الترويج لسياسات عامة للتصدي لقضايا الهجرة والإدماج. وأبلغ الأردن عن إصداره قانون العمل رقم ١٩٩٦/٨ الذي يعمل على دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين. وأبلغت جنوب افريقيا أنها قد دعت مواطني الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذين يقيمون في البلاد منذ

خمس سنوات أو أكثر إلى التقدم بطلبات للحصول على إذن بالإقامة الدائمة، بصرف النظر عن مركزهم القانوني. وأبلغ اليمن أنه قد أدمج مهاجرين من أفريقيا.

٢٣ - وأبلغ عدد أقل من نصف البلدان التي استجابت للاستقصاء، أنها قد أدخلت مؤخرا تغييرات على سياساتها العامة أو طبقت تدابير خاصة لتسهيل تجنس المهاجرين المسجلين بجنسياتها. وذكرت كمبوديا أن الجمعية الوطنية تنظر في قانون خاص بالجنسية. وقد وضعت إندونيسيا مؤخرا سياسة عامة لتبسيط إجراءات التجنس وتخفيض الرسوم إلى الحد الأدنى. وقامت ناميبيا بتسهيل عملية الحصول على الجنسية من خلال تحسين الدوائر التي تصدر أوراق الجنسية. وعمدت جنوب أفريقيا إلى استثناء المهاجرين الطويلي الأجل من مراقبة التصاريح التي ينص عليها قانون مراقبة الأجانب. وعليه أصبح يجوز للمهاجرين الذين أقاموا لمدة خمس سنوات في البلاد أن يطلبوا منحهم الجنسية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، خفضت مؤخرا مدة الإقامة اللازمة للتجنس من ١٠ سنوات إلى ٥ سنوات.

٢٤ - ومن بين البلدان المتقدمة النمو التي استجابت للاستقصاء، أبلغت ثمانية بلدان أنها اضطلعت بأنشطة لتسهيل اندماج المهاجرين. وتقرير ألمانيا السادس بشأن الأسرة المتوقع صدوره قريبا، سيكرس بالكامل لحماية الأسر المنحدرة من أصول أجنبية المقيمة في ألمانيا. وتخطط الحكومة الألمانية للقيام بإصلاح شامل للقانون الخاص بالجنسية كما أنها تعتزم تقديم مشروع قانون قريبا. وقد أدى انضمام لختنشتاين إلى معاهدة المنطقة الاقتصادية الأوروبية في ١٩٩٥، إلى منح مواطني الدول الأعضاء في معاهدة المنطقة الاقتصادية الأوروبية الحق في الإقامة الطويلة في لختنشتاين. وقد أصدرت هولندا قانون المساعدة الوطنية (١٩٩٦)، الذي يلزم المهاجرين الدوليين، الذين يتمتعون بمزايا المساعدة الاجتماعية، بالمشاركة في برامج الاندماج الاجتماعي. وقد أدخلت نيوزيلندا تغييرات على المعايير الخاصة باختيار فئات المهاجرين المستهدفة (المهارات العامة والاستثمار في الأعمال التجارية) التي تهدف إلى مساعدة المهاجرين المعنيين على الاستيطان بنجاح. ومن المتوقع أن يتم التصدي في النرويج إلى مسألة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في الكتاب الأبيض المقرر عرضه على البرلمان في شباط/فبراير ١٩٩٧. وعدلت اسبانيا الأنظمة المتعلقة بنوع العمل ومدته وبتصاريح الإقامة وكذلك بالمتطلبات اللازمة للحصول على إذن بالإقامة الدائمة الذي يمكن للأجانب الحصول عليه بعد الإقامة بصورة قانونية في البلاد لمدة ست سنوات. وقد تم أيضا التصدي لشواغل المهاجرات، بصرف النظر عن مركزهن القانوني ووضعهن الزواجي. وقد أخذت المملكة المتحدة العديد من المبادرات للتصدي لسلبيات العنصرية، بما فيها برامج لتنشيط الاقتصاد في الأحياء الفقيرة بالمدن. ولتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين، خفضت المملكة المتحدة في عام ١٩٩٦ الرسوم المفروضة على التجنس. وأبلغت الولايات المتحدة عن استحداث مشروع يحمل اسم المواطنة - الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩٦ لتقصير المدة اللازمة لإتمام عملية التجنس التي اقتربت من سنتين في بعض المدن، ولتقصير مدة عملية الاستعراض.

دال - حماية المهاجرين من التمييز ضدهم

٢٥ - لم يبلغ إلا عدد قليل من البلدان عن إصدار قوانين محددة لمكافحة التمييز منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأبلغت بعض البلدان أن الأنظمة الوطنية القائمة توفر الحماية اللازمة للمهاجرين من التمييز ضدهم، وأبلغت بلدان أخرى أن للمهاجرين نفس فرص الحصول على التسهيلات والوظائف التي يحظى بها السكان المواطنون أو أنهم يعاملون معاملة متساوية لمعاملة المواطنين، كما أبلغت بلدان أخرى أيضا أن دستورها يحظر كل أشكال التمييز.

٢٦ - بيد أن بعض البلدان أبلغت عن اتخاذها إجراءات للحد من التمييز المحتمل كما تقوم بلدان أخرى بصياغة سياسات للقضاء على التمييز ضد المهاجرين. وعلى سبيل المثال، ففي أفريقيا، أبلغت غينيا - بيساو وموزامبيق أنهما قد أعدتا سياسات للقضاء على الممارسات التمييزية ضد المهاجرين واللاجئين، ولكفالة حمايتهم من العنصرية والنعرة العرقية والتعصب الديني وكراهية الأجانب والتمييز على أساس نوع الجنس. وقد اعتمدت ناميبيا القانون الخاص بالمساواة بين الأشخاص المتزوجين في عام ١٩٩٦ لحماية المهاجرات من التمييز القائم على نوع الجنس، كما أنها تعمل على اتخاذ مبادرات أخرى تتصل بالعدل بين الجنسين وبالمساواة بينهما وبتمكين المرأة، بما فيها إنشاء إدارة لشؤون المرأة لمعالجة قضايا المرأة. وأبلغت توغو أن برنامجا شبه قانوني تطبقه المنظمات غير الحكومية يحاول القضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وقد اعتمدت زمبابوي مؤخرا تعديلا على دستورها يقضي بأن تكون أنظمة الهجرة المتعلقة بطالبي الهجرة متماثلة بالنسبة للجنسين.

٢٧ - وبالنسبة لمنطقة غرب آسيا، فقد أبلغ الأردن، أن قانون العمل الأردني رقم ١٩٩٦/٨ يحمي حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين الشرعيين، بما في ذلك، العمال واللاجئون الأجانب، ولا سيما النساء والأطفال والشيوخ، وأنه يحميهم من النزعة العنصرية والنعرة العرقية والتعصب الديني.

٢٨ - وفي آسيا، قامت إندونيسيا مؤخرا بصياغة سياسة عامة للقضاء على التمييز ضد المهاجرين الصينيين وأبنائهم. وبعد انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في ١٩٩٥ والدعاية الواسعة بشأن قضايا المرأة وتمكين المرأة، قامت حكومة ملديف باستعراض القوانين القائمة لكي تتعرف على أي تمييز يقوم على نوع الجنس قد يكون قائما، وفي نيبال، أنشأت الحكومة وزارة شؤون المرأة والرعاية الاجتماعية استجابة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الرابع العالمي المعني بالمرأة. كما أنشأت أيضا فرقة عمل من خبراء قانونيين لكي تتقدم بتوصيات بشأن إدخال تغييرات ملائمة على القوانين القائمة التي تميز ضد المرأة. وقامت وزارة العمل والاستخدام في الفلبين بتنفيذ برنامج الإدارة المعني بالاستخدام في الخارج في ١٩٩٥ كما أصدرت القانون الخاص بالعمال المهاجرين والفلبينيين في الخارج لعام ١٩٩٥. ولمنع التمييز في مكان العمل قامت تايلند، في ١٩٦٦، بتطبيق لائحة تنص على ضرورة أن يوفر أصحاب الأعمال للعمال الأجانب نفس ظروف العمل المبيَّنة في القانون الخاص بالعمال في هذا البلد.

٢٩ - وفي أمريكا اللاتينية، تطبق كوستاريكا سياسة بشأن العدل بين الجنسين أعدت في ١٩٩٠، وسياسة أحدث أعدت في ١٩٩٥ تتعلق بالعنف المنزلي الموجـّه ضد المرأة، وتغطي القوانين الجديدة جميع النساء اللاتي كن من ضحايا التمييز أو العنف، بما في ذلك، المواطنات والمهاجرات الدوليات واللاجئات. وأفادت المكسيك بأن اتحاد الفلاحين المكسيكيين المهاجرين قد أنشئ في ١٩٩٦ للتصدي لأوجه الغبن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتضرر منها ٥ ملايين من العمال المكسيكيين في الولايات المتحدة. وأبلغت أوروغواي عن مبادرات اتخذتها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال في أعقاب الاندلاع المتقطع لموجات كراهية الأجانب والعنصرية.

٣٠ - ومن بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، التي استجابت للاستقصاء، أبلغت بلغاريا أن المرسوم رقم ٢٠٨ (١٩٩٤) الذي أصدره مجلس الوزراء بشأن منح وتحديد مركز اللاجئ، يحمي اللاجئين وملتمسي اللجوء. واتخذت وزارة الداخلية تدابير إضافية لقمع كراهية الأجانب والعنف من جانب جماعات عنصرية، كما تقوم وزارة التعليم بتطبيق برامج تعليمية بشأن هذا الموضوع. وفي ١٩٩٥، صدر في بولندا قانون جديد خاص بالعمل يوفر للاجئين المعترف بهم إمكانية الحصول على الوظائف بصورة قانونية.

٣١ - ومن بين البلدان المتقدمة النمو التي استجابت للاستقصاء، أبلغت ألمانيا أن الحكومة ما برحت تناقش علنا مشكلة التمييز. وأبلغت اليابان أن شعبة حقوق الإنسان في وزارة العدل اضطلعت بأنشطة إعلامية تثقيفية للترويج لفكرة حقوق الإنسان بين السكان. وأبلغت النرويج أن إدارة شؤون المهاجرين واللاجئين تقوم بصياغة خطة عمل لاستكمال وضع سياسة عامة في هذا المجال تتضمن تطوير صكوك أفضل لقياس التمييز والعنف والمضايقة. وقد نفذت الحكومة الاسبانية أنشطة مناهضة للعنصرية وكراهية الأجانب وللتشجيع على التسامح والوئام. وفي المملكة المتحدة، استحدثت الحكومة جريمتين جديدتين في قانون العدالة الجنائية والنظام العام لعام ١٩٩٤ وهما جريمة التحرش العمد وجريمة نشر وتوزيع المواد التي من المرجح أن تثير الكراهية العرقية. وقد أنشأ مؤخرا المجلس البريطاني للدراسات القضائية لجنة استشارية معنية بالأقليات الإثنية لإعداد برامج تدريبية مهمة للقضاة وإعداد مواد عن القضايا المتعلقة بالأعراق. وأبلغت الولايات المتحدة أن من أحكام قانون مكافحة جريمة العنف لعام ١٩٩٤ ما يسمح للأزواج الأجانب من المواطنين الأمريكيين وأبنائهم الذين تساء معاملتهم أو المقيمين بشكل دائم وقانوني بأن يتقدموا "بالتماس شخصي" لكي يصبحوا مقيمين دائمين بشكل قانوني في الولايات المتحدة. وقد أصدرت دائرة الهجرة والتجنس مبادئ توجيهية رسمية لمساعدة الموظفين على تقييم طلبات اللجوء القائمة على نوع الجنس، وتحديد الصعوبات الإجرائية التي قد تواجهها النساء اللاتي يعانين من عنف متصل بنوع الجنس لدى عرض حالاتهن وعلى التقدم بحلول فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة.

هاء - هجرة العمال المؤقتة

٣٢ - من بين الـ ٦٢ بلدا التي أجابت على الاستقصاء، أبلغت ٧ بلدان أنها وضعت سياسات أو تشريعات جديدة، وأبلغ ٢٧ بلدا عن إجراء مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن هجرة العمال.

٣٣ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اشترك مكتب كينيا الوطني للعمالة التابع لوزارة العمل وتنمية القوى العاملة مع المنظمة الدولية للهجرة في مشروع يعرف باسم "برنامج عودة المواهب" يهتم بالمركز القانوني والاجتماعي للعمال المهاجرين، وأجرت مدغشقر مفاوضات مع موريشيوس بشأن إمكانية إبرام اتفاق حول ظروف عمل رعايا مدغشقر الموجودين في موريشيوس. ويضمن التشريع الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٦ أمن رؤوس الأموال والاستثمارات، وحرية تحويل رؤوس الأموال، واحترام حقوق الملكية الفردية والجماعية والمساواة في معاملة المستثمرين في البلد. ودخلت موزامبيق في مفاوضات ثنائية مع جنوب أفريقيا بشأن العمال المهاجرين المؤقتين، وأجرت مؤخرا مفاوضات مع جبل طارق وبلدان الخليج الفارسي لضمان أجور العمال المهاجرين وظروف عملهم. ووقّعت ناميبيا اتفاقا ثنائيا مع الصين لتشجيع المشاريع الاستثمارية التي تستتبع الهجرة المؤقتة لأصحاب المشاريع الصينيين وعائلاتهم إلى ناميبيا. ودخلت جنوب أفريقيا في اتفاقات ثنائية مع حكومات أخرى بشأن الهجرة المؤقتة لعمال المناجم. ووقعت جمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان التي تقبل التنزانيين لغرض العمالة المتصلة بالمشاريع. وأفادت كل من أوغندا وزمبابوي أنهما تجريان مفاوضات بشأن هجرة العمال المؤقتة.

٣٤ - وفي شمال أفريقيا وغربي آسيا، أجرى المغرب مفاوضات مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وأفاد الأردن أن قانون العمل رقم ١٩٩٦/٨ يحمي جميع حقوق المهاجرين القانونية، بما في ذلك أجور العمال المهاجرين وظروف عملهم. واشترك اليمن في مفاوضات مع بلدان أخرى بشأن هجرة العمال المؤقتة.

٣٥ - وفي آسيا، دخلت بنغلاديش، التي تسعى إلى زيادة فرص العمالة في الخارج لعمالها والحد من البطالة ونقص العمالة في الداخل، في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الروسي بشأن هجرة العمال المؤقتة. وأبرمت كمبوديا اتفاقا مع المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في طلبات الهجرة. ودخلت اندونيسيا في مفاوضات ثنائية مع ماليزيا والمملكة العربية السعودية، وهما من البلدان الرئيسية المستقبلة للعمال الاندونيسيين. وفي ملديف، يتم تلبية الحاجة الملحة إلى الأيدي العاملة الماهرة في الأجل القصير عن طريق سياسة متساهلة فيما يتعلق باستقدام العمال الأجانب. وما برحت ماليزيا تعالج مسألة العمال الأجانب الوافدين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد أتاحت اللوائح الصادرة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ العمال المهاجرين غير الحائزين للوثائق، الذين سجلوا أسماءهم لدى السلطات من أن يقدموا طلبات للحصول على تصاريح عمل مؤقتة. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أصدرت الحكومة الماليزية قانون سلامة وصحة العمال لعام ١٩٩٥ لمعالجة ظروف عمل كل من العمال المهاجرين وأبناء البلد. ووقعت الفلبين على مذكرة اتفاق مع الأردن والعراق وقطر وهي تستعرض اتفاقات مماثلة مع عدة بلدان أخرى. وما برحت كل من سري لانكا وتايلند تجريان مفاوضات ثنائية بشأن هجرة العمال المؤقتة. وعينت تايلند لجنة خاصة للنظر في مسألة العمال الأجانب. وأفادت فييت نام أنها تفاوضت، منذ انعقاد المؤتمر، على اتفاقات بشأن العمال المهاجرين مع عدد من البلدان. وبالاضافة إلى ذلك، أجرت المنظمات المهتمة في فييت نام واليابان وجمهورية كوريا مناقشات ومفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بإرسال واستقبال العمال المهاجرين الفييتناميين المهاجرين.

٣٦ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أفادت بوليفيا أنها دخلت في مفاوضات، عن طريق اللجان الثنائية ومؤسسات التكامل دون الإقليمي، مع الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي لوضع ترتيب بشأن "ممرات للاستيراد والتصدير" ومناطق "للتجارة الحرة" من شأنها في بعض الحالات أن تبطل الحاجة إلى جوازات السفر. وأُبرمت اتفاقات بشأن الهجرة القصيرة الأجل والهجرة المتصلة بالمشاريع بغية إنشاء مدينة مزدوجة الجنسية على الحدود بين بوليفيا وباراغواي، وضمان قواعد مشتركة للنقل عبر الحدود البوليفية - الشيلية، وتمديد الآجال المعطاة للمهاجرين البوليفيين لتسوية أوضاعهم، والترتيب لإعادة رعايا بيرو المشتركين في الاتجار غير المشروع بالمهاجرين إلى وطنهم. وأصدرت كوستاريكا بطاقة للعمال المهاجرين لمدد قصيرة تيسيرا لإبرام اتفاق للهجرة المؤقتة يهم عمال نيكاراغوا المهاجرين الذين يعملون بالدرجة الأولى في مجالي التشييد والزراعة. وأفادت كوبا أنها أجرت مفاوضات ثنائية مع حكومات أخرى لمناقشة هجرة العمال والخبراء في ميادين مختارة، ولا سيما الأطباء والتقنيون الصحيون. وأفادت أوروغواي أنها أجرت مفاوضات متعددة الأطراف بشأن هجرة العمال، في إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

٣٧ - ومن بين البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وقعت ألبانيا اتفاقا مع ألمانيا بشأن العمالة مع التدريب لمدة ١٨ شهرا، واتفاقا مع اليونان بشأن العمالة الموسمية. وهي تتفاوض مع الحكومة الإيطالية حول التوقيع على اتفاق للعمالة الموسمية. ووقعت بلغاريا اتفاقات بشأن هجرة العمال المؤقتة مع عدة بلدان لتمكين عدد محدود من العمال المؤهلين من الحصول على فرص العمل المؤقتة في هذه البلدان. وتأمل جمهورية مولدوفا إبرام اتفاقات ثنائية مع بلدان أوروبا الغربية ووسط أوروبا بشأن تنظيم هجرة العمال من جمهورية مولدوفا إلى هذه البلدان. ويعمل الاتحاد الروسي، الذي أجرى مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن هجرة العمال المؤقتة، على إنجاز برنامج مركّب لتهيئة فرص عمل جديدة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، يهدف إلى ضمان الأجور وظروف العمل للعمال المهاجرين وأبناء البلد على السواء. وكانت الحكومة مسؤولة عن إعداد أنظمة سوق العمل المشتركة وهجرة العمال لبلدان رابطة الدول المستقلة.

٣٨ - وأفادت عدة بلدان متقدمة النمو أنها أجرت مفاوضات أو وضعت سياسات جديدة تتعلق بهجرة العمال المؤقتة. فأبرمت ألمانيا اتفاقات تنظم عقود العمل مع عدد من البلدان في شرق أوروبا. وأبرمت نيوزيلندا اتفاقات ثنائية بشأن اجازات العمال مع أيرلندا وكندا وماليزيا والمملكة المتحدة واليابان. ووضعت مؤخرا مع الجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا ترتيب اعفاء من التأشيرة للزائرين لمدة قصيرة. وأفادت النرويج أنها دخلت في اتفاقات ثنائية مع عدة بلدان بشأن التدريب المؤقت للرعايا الأجانب. ووافقت اسبانيا على قرار بشأن قبول العمال المؤقتين من البلدان النامية. وأفادت المملكة المتحدة أنها صدقت على الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات[٤]، الذي يتضمن حكما بشأن حركة الأشخاص المتجنسين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تم توسيع نطاق حقوق العمالة، التي تحمي العمال من التعرض للفصل التعسفي أو التمييز على أساس العرق أو نوع الجنس، فأصبح من غير القانوني لصاحب عمل لديه ٢٠ عاملا أو أكثر أن يعامل شخصا بأقل مما يعامل به الآخرين بسبب الإعاقة. وأفادت الولايات المتحدة أنه بالاضافة إلى أحكام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، تنص تشريعات الهجرة على قبول العمال بصورة مؤقتة ضمن عدة فئات، مثل عمال المهن المتخصصة التي تستدعي

شهادة اتمام الدراسة الثانوية، والعمال الزراعيين، وذوي القدرات الاستثنائية في مجالات الفنون أو العلوم أو التعليم أو الأعمال التجارية أو الألعاب الرياضية.

٣٩ - وأفادت سبعة بلدان نامية - اندونيسيا، وباكستان، وتايلند، وتوغو، وسري لانكا، وكوبا، ونيبال - أنها يسرت الهجرة عن طريق تقديم خدمات لملتمسي العمالة في الخارج. وفي عام ١٩٩٥، أنشأت اندونيسيا وكالة خاصة لتنسيق وتحسين أداء نحو ٣٠٠ دائرة تشغيل أجنبية في البلد. وفي باكستان، أنشأت وزارة العمل والقوى العاملة مؤسسة للتشغيل في الخارج لتيسير هجرة الرعايا الباكستانيين الباحثين عن العمل في الخارج. وأفادت توغو أن وزارة العمل تضع سياسة لمعالجة أمر وجود الكثير من خريجي الجامعات العاطلين في سوق العمل.

٤٠ - وقبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كان لبعض البلدان نظام راسخ لتيسير هجرة الباحثين عن العمالة في الخارج. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، سنَّت حكومة الفلبين، التي ما برحت تيسر هجرة الفلبينيين الباحثين عن العمالة في الخارج، "العهد الأعظم" للعمال في الخارج، الذي ينص على أن الحكومة "لا تشجع العمالة في الخارج كوسيلة لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الوطنية".

واو - مساعدة اللاجئين والعائدين وإعادة تأهيلهم

٤١ - ألقت الأعداد الكبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء في العالم اليوم عبئا ثقيلا على مؤسسة اللجوء في البلدان الصناعية. وينتاب القلق بلدانا كثيرة مع ازدياد عدد الأشخاص الذين يسيئون استعمال نظام اللجوء بادعاء أنهم لاجئون في حين أنهم في الحقيقة مهاجرون لأسباب اقتصادية يحاولون الالتفاف حول قيود الهجرة.

٤٢ - وقد وضعت بلدان كثيرة سياسات تتعلق باللاجئين، وأنشأت برامج لمساعدة اللاجئين، كما سنَّت تشريعات للاجئين وذلك قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيد أن هناك بلدانا كثيرة تعتمد في المساعدة على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي وعلى المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية. وقد أبلغت أربعة بلدان بأنها قد صاغت تشريعا جديدا للاجئين لمعالجة شؤونهم. وثمة بلد اعتمد مؤخرا سياسة مشددة تقضي بعدم القبول ثانية بالنسبة للأشخاص الذين رفضت طلباتهم للجوء، وثمة بلد آخر أصدر مرسوما لتعريف اللاجئين.

٤٣ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عززت بوروندي سياسة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتوطينهم، مع تنظيم المساعدة حسب أنواع اللاجئين المختلفة (نساء، أطفال، ومن إليهم). وكانت كينيا بصدد صياغة مشروع قانون للاجئين لمعالجة مسائل كحقوق الإنسان الأساسية والحماية من جميع أشكال التمييز. فقد نص الدستور الكيني وقانون الجنسية فيها على تسجيل النساء المعترف بهن كلاجئات والمتزوجات من مواطنين كينيين على أنهن مواطنات كينيات. ولمعالجة شواغل اللاجئات الخاصة، أنشأت حكومة كينيا

والوكالات المانحة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صندوقا خاصا تديره هيئة "كير" الدولية لتوفير المساعدة الطبية والاستشارة للأمهات والمهارات والتطوير الإنمائي للاجئات. كما أنشئت إدارة للخدمات الاجتماعية على مستوى المخيمات لمعالجة شؤون النساء والأطفال، بما في ذلك تثقيف النساء في مواضيع مثل المباعدة الزمنية بين الولادات والأساليب التغذوية السليمة. وفي سبيل حماية اللاجئين، وخاصة النساء والأطفال، أنشأت الحكومة مخافر شرطة ومركز شرطة في معسكرات اللاجئين. كما أنشأت، بمساعدة من المنظمات غير الحكومية، مراكز خاصة لرعاية الأطفال وتعليمهم؛ وشرعت في برنامج لإطعام فرادى الأسر وما برحت تقدم حطب الوقود التكميلي لتقليل المسافات الطويلة التي كان يتعين على الأطفال والنساء قطعها للحصول على الحطب، فخفضت بذلك من حوادث العنف والاغتصاب إلى الحد الأدنى.

٤٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أصدرت مدغشقر المرسوم ٤-٦٤٢ الذي ينص على أن اللاجئين أجانب سُمح لهم بدخول أراضي جمهورية مدغشقر لأسباب سياسية وغيرها بقرار من وزارة الداخلية. وفي موريتانيا، قدم البرنامج الخاص للدمج السريع، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكل من المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية، مساعدات الى الموريتانيين العائدين من السنغال. كما اضطلع بأنشطة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية لمساعدة اللاجئين من مالي. وفي ناميبيا، ما برحت برامج التوطين التي تديرها وزارة الأراضي والتوطين وإعادة التأهيل قائمة على قدم وساق منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد دعمت الحكومة العودة السلمية إلى الوطن وإعادة التأهيل في المجتمع. للمواطنين الناميبيين الذين كانوا في المنفى خلال السنوات السابقة للاستقلال. وأبلغت توغو عن تنفيذ أنشطة محلية لتقديم المساعدة للاجئين من غانا الهاربين من الحروب القبلية، وما برحت أوغندا، خلال السنوات القليلة الماضية، تشجع عودة مواطنيها الذين كانوا في المنفى إلى وطنهم ورصدت المخصصات لتوطينهم. كما أبلغت زمبابوي بأنها بصدد حل مشكلة اللاجئين لديها عن طريق تنظيم الأوضاع وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن.

٤٥ - وفي غربي آسيا، أبلغ اليمن عن بذله الجهود لدمج اللاجئين من أفريقيا، وخاصة اللاجئين من الصومال.

٤٦ - وفي آسيا، أبلغت بنغلاديش بأنها ما برحت تعيد الى الوطن من تبقى من اللاجئين من ميانمار الذين كانوا موجودين في مخيمات قرب حدود بنغلاديش - ميانمار. كما وقعت كمبوديا مع اندونيسيا وماليزيا اتفاقات القبول ثانية بشأن قبول العائدين. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعادت اندونيسيا جميع اللاجئين الفييتناميين إلى أوطانهم في عام ١٩٩٥. وقد اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية مؤخرا سياسة صارمة لعدم القبول ثانية بالنسبة لملتمسي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم. كما تطبق هذه السياسة بحزم على اللاجئين المسجلين الذين غادروا جمهورية إيران الإسلامية بشكل غير قانوني، سعيا الى الاستيطان في بلد ثالث. وفي ميانمار، أنشئ فريق عامل برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنسيق المساعدة الإنمائية للعائدين من ولاية راخين. وفي نيبال، ما برحت وزارة الداخلية تنسق الدعم الذي

يقدمه المانحون للاجئين من بوتان. وفي الفلبين، ما برح العمل جاريا ببرنامج الإعادة إلى الوطن بالنسبة إلى الفييتناميين من لاجئي الزوارق في معسكر بويرتا برينسيسا في بالاوان.

٤٧ - وفي أمريكا اللاتينية، أبلغت بوليفيا بأن المنظمة الدولية للهجرة قد ساعدت في نقل اللاجئين الكوبيين من غوانتانامو، مركز الخدمات الخاصة ودراسات الهجرة قد ساعد على توطينهم. كما شرعت السلفادور في برنامج شامل لمساعدة وتكييف وإعادة تأهيل اللاجئين العائدين بعد اختتام المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ١٩٨٩ - ١٩٩٥/١٩٩٠. كما نفذت المكسيك خطة هجرة مستقرة للاجئين، تمنح مركز المهاجر لأسر اللاجئين في كامبيشي وكوينتانا رو. وفي نيكاراغوا، أُنشئت برامج التنمية الريفية لتوفير القروض والسكن والمرافق التعليمية والصحية في الأرياف لتعزيز المستوطنات المحلية في المناطق الأشد تأثرا بالنزوح في عقد الثمانينات. وأبلغت أوروغواي بأنها بصدد وضع قانون جديد للاجئين بناء على طلب وزارة الداخلية.

٤٨ - ومن بين البلدان المتقدمة النمو، أبلغت النمسا بدعمها برنامج لإعادة اللاجئات في موزامبيق الى أوطانهن وإعادة دمجهن. وأبلغت ألمانيا بأنها قد وقعت على اتفاقات مع باكستان والجزائر والجمهورية التشيكية وفييت نام ويوغوسلافيا بشأن الإعادة الى الوطن. وأن البلدان الأخرى قيد النظر هي الاتحاد الروسي وأوكرانيا وسري لانكا والهند وبلدان افريقية. كما تقوم وزارة الداخلية الاتحادية في ألمانيا بتمويل ثلاثة مشاريع للتدريب المهني في بلغاريا وبولندا ورومانيا - وهي المراكز الرئيسية للهجرة بين الشرق والغرب. وما برحت الحكومة تمنح معونات مالية مؤقتة للأشخاص العائدين الى بلدان معينة.

٤٩ - كما وضعت لختنشتاين قانونا جديدا للاجئين لا يزال قيد المناقشة في البرلمان. وما برحت لختنشتاين والنرويج تسهلان عودة اللاجئين الى أوطانهم في البوسنة والهرسك، الراغبين في ذلك. وأبلغت هولندا عن وضع اتفاقية للقبول ثانية في عام ١٩٩٥ بين بلجيكا ولكسمبرغ وهولندا (مجموعة بيلونكس) ورومانيا. كما قدمت وزارة الأطفال والشؤون العائلية في النرويج خطة عمل من أجل الأطفال والشباب بين الأقليات واللاجئين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تتضمن أكثر من ٦٥ إجراء لتحقيق المساواة للأطفال والشباب المنتمين للأقليات. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أعلنت الولايات المتحدة عن "مبادرة نساء البوسنة"، ودعمتها بالتبرع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمبلغ ٥ ملايين دولار، ويتوقع أن تسفر عن تحسين دمج نساء البوسنة في مجتمع واقتصاد وطنهن. كما قامت الولايات المتحدة بتمويل جهود خاصة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ بقصد الجمع بين أكثر من ٠٠٠ ٤٠ من الأطفال اللاجئين غير المصحوبين وبين عائلاتهم.

زاي - الهجرة غير المسجلة

٥٠ - أبلغ تسعة عشر بلدا عن قيامهم بأنشطة لمعالجة مشكلة الهجرة غير المسجلة، بما في ذلك وضع سياسات جديدة وبدء مفاوضات مع الحكومات الأخرى وتوقيع اتفاقات للقبول ثانية.

٥١ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أبلغت غينيا - بيساو بأنها شرعت في مفاوضات بشأن اتفاقات للقبول ثانية تحمي حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين غير المسجلين وللأشخاص الذين رفضت طلباتهم للجوء. وأبلغت موزامبيق بأنها بصدد التفاوض بشأن اتفاقية من هذا القبيل مع جنوب أفريقيا. كما تسعى جمهورية تنزانيا المتحدة للتنسيق بين السياسات المتعلقة باللاجئين غير المسجلين من البلدان المجاورة. وأبلغت زمبابوي بأنها بصدد تنظيم أوضاع المهاجرين غير المسجلين.

٥٢ - وفي شمال أفريقيا وغربي آسيا، شرع المغرب في مفاوضات مع بلدان الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الانسان للمهاجرين غير المسجلين. وأبلغ اليمن عن توقيع اتفاقات للقبول ثانية تحمي حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين غير المسجلين والأشخاص الذين رُفضت طلباتهم للجوء.

٥٣ - وفي آسيا، تجري كمبوديا مفاوضات مع تايلند بشأن العمال المهاجرين غير المسجلين ومع فييت نام بشأن هجرة المواطنين الفييتناميين غير المسجلين. وما برحت اندونيسيا تعمل بشكل وثيق مع ماليزيا لمعالجة مسألة عودة العمال المهاجرين غير المسجلين من ماليزيا. كما طلبت الفلبين من حكومات الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا واليونان حماية حقوق الانسان الأساسية للمهاجرين غير المسجلين. وطرح مجلس الأمن القومي في تايلند عدة تدابير لمعالجة مشكلة العمال المهاجرين غير المسجلين المتعاظمة، وبخاصة على طول الحدود بين تايلند وميانمار، بما في ذلك وضع أنظمة تسمح باستخدام العمال المهاجرين غير المسجلين ريثما يتم إعادتهم إلى أوطانهم. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، اتخذت الحكومة تدابير جديدة قصيرة الأجل للسيطرة على تدفق العمال المهاجرين غير المسجلين غير المهرة، كما أصبح قرار أصدره مجلس الوزراء ويسمح بأن يتم، بشكل قانوني استخدام العمال الأجانب المهاجرين غير المسجلين في تايلند، نافذ المفعول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٥٤ - وفي أمريكا اللاتينية، أبلغت كوستاريكا بأن اجراءات القبول ثانية التي تحمي حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين غير المسجلين لم تقر صراحة لكنها تطبق عمليا، وذلك بسبب التدفق المستمر للمهاجرين غير المسجلين من نيكاراغوا. وفي عام ١٩٩٥، وقعت المكسيك اتفاقا مع الولايات المتحدة بشأن برنامج تجريبي، يعرف باسم "تييرا أدنترو"، لإعادة المهاجرين غير المسجلين الى وطنهم؛ كما أنشأت المكسيك والولايات المتحدة "التنسيق الدولي لحقوق الحدود" لحماية العمال غير المسجلين. وشرعت باراغواي في مناقشات مع الأرجنتين طالبة وضع أحكام أوسع نطاقا يمكن بواسطتها لرعايا باراغواي غير المسجلين في الأرجنتين تسوية أوضاعهم.

٥٥ - ومن البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وقّعت كل من بلغاريا وبولندا اتفاقات للقبول ثانية مع بلدان أوروبية كثيرة بشأن عودة رعايا الدول المتعاقدة و/أو رعايا البلدان الثالثة الذين دخلوا البلاد بشكل غير مشروع.

٥٦ - ومن الدول المتقدمة النمو، أبلغت النرويج بشروعها في مفاوضات ثنائية مع استونيا بشأن اتفاقات القبول ثانية. كما وقّعت اسبانيا مع بلدان أوروبية عديدة اتفاقات القبول ثانية بشأن المهاجرين غير المسجلين. وتعمل دائرة الهجرة والتجنس في الولايات المتحدة في برنامج تجريبي مع أكثر من ٥٠٠ صاحب عمل للتحقق من أن الأشخاص المستخدمين حديثا قد أُذن لهم بالعمل في الولايات المتحدة. كما أبلغت الولايات المتحدة بوجود اتفاق متبادل مع كندا بشأن تبادل المبعدين.

حاء - الاتجار الدولي بالمهاجرين

٥٧ - أبلغ عدد من البلدان بأن الاتجار الدولي بالمهاجرين قد أضحى مشكلة ملموسة. كما أبلغ أحد عشر بلدا باشتراكها في أنشطة لمنع هذه المشكلة المتعاظمة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٨ - وفي آسيا، طلبت كمبوديا من المنظمة الدولية للهجرة المساعدة في منع الاتجار بالمهاجرين. أما رد اندونيسيا على الاتجار بالمهاجرين بقصد البغاء، فجاء على شكل فرض تدابير مراقبة أكثر صرامة في موانئ المغادرة. وفي نيبال، نشط قطاع المنظمات غير الحكومية في برامج للحيلولة دون الاتجار بالفتيات. في حين يقصر قانون العمل في تايلند استخدام العمال الأجانب على مناطق مختارة من البلد، وعلى أعمال مختارة، وعلى مناصب مختارة. كما يحظر على العاملين الأجانب ممارسة البغاء.

٥٩ - وأعربت بلغاريا عن قلقها بوجه خاص للاتجار بالأطفال المولودين في بلغاريا من والدين تركيين هاجرا الى تركيا. وعملت قوات الحدود على وقف محاولات للاتجار في البشر.

٦٠ - وفي أمريكا اللاتينية، زادت الصحافة البرازيلية من الوعي بالنسبة لحالات عديدة من الاتجار بالرعايا البرازيليين، كما اتخذت الحكومة الإجراءات القانونية في حالات تنطوي على أنشطة غير مشروعة. وأبلغت المكسيك بأن رئيسها يزمع اقتراح إصلاحات في القانون العام للسكان بقصد الحيلولة دون الاتجار بالمهاجرين. وأبلغت أوروغواي بعقد اجتماعات رفيعة المستوى بشأن السياسة العامة مع السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ووزارة العدل وسلطات الهجرة لمعالجة مسألة تنقل الأفراد عبر الحدود.

٦١ - ومن البلدان المتقدمة النمو، أبلغت المانيا بأنها تزمع إنشاء قاعدة بيانات عن المشتبه بهم من المشتغلين بخدمات الطعام والشراب (مشغلي المشارب والمطاعم) بقصد إكمال التدابير لمنع الاتجار بالمهاجرين. وشاركت لختنشتاين في لجنة التوجيه الأوروبية للهجرة وفي أنشطة مجموعة بودابست التي

عالجت الاتجار الدولي بالمهاجرين، في جملة أمور. ونفذت وزارة خارجية الولايات المتحدة، في جملة أمور، مبادرات دبلوماسية ثنائية وإقليمية لزيادة الوعي بمشكلة الاتجار بالمهاجرين كما حثت بلدان المنشأ والعبور الرئيسية على سن قوانين لمكافحة تهريب الأجانب. وفي عام ١٩٩٥، استضافت وزارة العمل في الولايات المتحدة ندوة عنوانها، "السخرة: بغاء الأطفال"، كما موّلت مشروعا لمنظمة العمل الدولية في تايلند للحيلولة دون انخراط النساء في البغاء.

طاء - المصالح الحكومية المكلفة بمعالجة مسائل وسياسات الهجرة

٦٢ - تدل المعلومات الواردة عن طريق الاستقصاءات على أن معظم البلدان لديها إدارات أو مكاتب لمعالجة مسائل الهجرة الدولية، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأبلغت بلدان أخرى عن تجديدها النشاط في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء لجنة خاصة أو فرقة عمل لمعالجة مسائل محددة تتعلق بالهجرة.

٦٣ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أبلغت مدغشقر عن إنشائها في عام ١٩٩٥ لجنة مخصصة لبحث شؤون اللاجئين مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي موزامبيق ، أُنشئت لجنة للدراسة في وزارة العمل لتحليل الهجرة الدولية ووضع سياسة تتعلق بالهجرة الوافدة؛ كما أن مصلحة العمال المهاجرين مسؤولة عن تنظيم ورصد هجرة العمال الى جنوب أفريقيا.

٦٤ - وفي شمال أفريقيا، أنشأ المغرب وكالة وزارة ضمن وزارة الخارجية والتعاون تكون مسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة إزاء المغاربة المقيمين في الخارج.

٦٥ - وفي آسيا، تعززت مصلحة شؤون الأجانب والمهاجرين في وزارة الداخلية الكمبودية بتعيين رئيس جديد للمصلحة وتوقيع قانون جديد للهجرة. ولكي تعالج وزارة العمل الاندونيسية شؤون العدد المتزايد من العمال عبر البحار، أنشأت وكالة خاصة "شبه حكومية" للتنسيق بين حوالي ٣٠٠ دائرة استخدام عبر البحار. كما أنشأت ماليزيا فرقة عمل خاصة للعمال الأجانب لرصد استقدامهم وتنظيمهم وتسجيلهم.

٦٦ - وفي أمريكا اللاتينية، أبلغت بوليفيا بأن موظفين حكوميين من وزارات مختلفة قد حضروا دورة تدريبية عقدتها المنظمة الدولية للهجرة في تموز/يوليه ١٩٩٦ لبحث السياسات المتعلقة بتعزيز المهاجرين وتنظيم وضعهم وإعادتهم الى أوطانهم ودمجهم. وفي كوستاريكا، يعد المجلس الوطني للهجرة مسؤولا عن صياغة سياسة للهجرة حتى عام ١٩٩٧، وذلك بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة.

٦٧ - ومن بين البلدان المتقدمة النمو، أنشأت لختنشتاين في عام ١٩٩٦ وظيفة منسق لجميع الأنشطة المعدة لمساعدة اللاجئين وتسهيل اندماجهم والإعداد لعودتهم الى أوطانهم.

ياء - جمع البيانات بشأن تدفقات وأعداد المهاجرين الدوليين

٦٨ - يحث برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الحكومات على تقديم الدعم لجمع البيانات عن تدفقات وأعداد المهاجرين الدوليين وعن العوامل المسببة للهجرة علاوة على رصد الهجرة الدولية. وللتصدي بشكل أفضل لشواغل المهاجرات من النساء، من المهم أن تفصّل إحصاءات الهجرة حسب نوع الجنس. وقد أفاد ثمانية وعشرون بلدا من البلدان التي ردت على الاستقصاء بأنها شاركت في أنشطة مختلفة الغرض منها بدء أو تعزيز أنشطة جمع بيانات عن الهجرة منذ انعقاد المؤتمر. علاوة على ذلك، أفاد مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في فيجي بأن عدة حكومات في جنوب المحيط الهادئ كانت مهتمة بوجه خاص برصد تدفقات الهجرة، بالنظر إلى ما يترتب على الهجرة من أثر على نمو وتوزيع السكان؛ كما أن عدة بلدان كانت تنظر في إنشاء نظم لتسجيل رحلات القادمين والمغادرين.

٦٩ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أفادت بوروندي بدعوة الشرطة الجوية وشرطة الحدود والأجانب في البلد لحضور حلقة دراسية وطنية عقدت بشأن جمع البيانات حيث أبدت الشرطة استعدادها لأن تتيح للباحثين جميع المعلومات المتعلقة بالهجرة. وأفادت موريتانيا بأنها أنجزت دراسة استقصائية وطنية للهجرة في عام ١٩٩٤. وصممت ناميبيا برنامجا لتحسين جمع السجلات المتعلقة بالهجرة الدولية وتجهيزها وتحليلها. وفي جنوب أفريقيا، شاركت عدة جامعات ومؤسسات بحثية في بحوث تتعلق بالهجرة، وأجرت وزارة الشؤون الداخلية مشروعا بحثيا مشتركا مع مؤسستين للبحوث يركز على الهجرة الدولية في منطقة الجنوب الأفريقي.

٧٠ - وفي شمال أفريقيا وغربي آسيا، أفاد المغرب بأن أنشطة بحوث الهجرة الدولية تعززت بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقامت وكالة الوزارة الجديدة المسؤولة عن الجالية المغربية في الخارج برصد تدفقات المهاجرين من المغاربة وشجعت البحوث المتعلقة بالهجرة. ونظم المركز المغربي للبحوث الديمغرافية والتدريب حلقة دراسية عن أثر الهجرة على تنمية البلدان المرسِلة وعلى الصكوك القانونية لسياسات الهجرة. وفي تركيا، قدم المعهد الحكومي للإحصاء مشروع اقتراح إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لتطوير قدرة المعهد على تحليل البيانات وإنشاء قاعدة بيانات للهجرة الدولية في تركيا. وأفاد اليمن أيضا بأنه عزز جهود جمع البيانات في مجال الهجرة الدولية.

٧١ - وفي آسيا، قام مكتب توظيف الأيدي العاملة وتدريبها في بنغلاديش بتعزيز أنشطة جمع البيانات والأنشطة البحثية في مجال الهجرة الدولية بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وجمعت كمبوديا بيانات بشأن السياح ورجال الأعمال الذين دخلوا إلى البلد عبر المطار الدولي. وفي إندونيسيا، بدأ الباحثون في المعهد الإندونيسي للعلوم مؤخرا تحليلا للعوامل المؤثرة في الهجرة الدولية. وفي ماليزيا، أنشئت فرقة عمل خاصة لتسجيل العمالة المهاجرة غير المسجلة. وكلفت وزارة السكان والبيئة في نيبال الإدارة المركزية للدراسات السكانية في جامعة تريبهوفان بإجراء دراسة استقصائية أساسية عن الهجرة. وشكلت الوزارة

أيضا فرقة عمل معنية بالهجرة الدولية لتحديد الثغرات في البيانات ومجالات البحث. وكلفت اللجنة الفلبينية المعنية بشـؤون الفلبينيين فيما وراء البحـار، التابعة لوزارة الخارجية على وضع نظام معلومات لجمع البيانات عن أعداد المهاجرين من الفلبينيين وتدفقاتهم. وأفادت سري لانكا بأن عدة منظمات غير حكومية شاركت في بحوث تتعلق بالهجرة، لا سيما مركز بحوث المرأة، الذي أجرى بحثا عن المهاجرات والمشردات من النساء. ومن بين عدة مشاريع بحثية جارية في مجال الهجرة الدولية في تايلند مشروع موله صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان "دراسة في مجال السياسات تتعلق بإدارة العمال المهاجرين غير المسجلين في تايلند"، وهو مشروع يتطلب بدوره جمع بيانات.

٧٢ - وفي أمريكا اللاتينية، أفادت بوليفيا بأنها عقدت دورة تدريبية في عام ١٩٩٦ لمساعدة سلطات الهجرة على تحسين مراقبة رحلات القادمين والمغادرين بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج أمريكا اللاتينية للتعاون في مجال الهجرة. وفي البرازيل، تم تعزيز جهود جمع البيانات عن أعداد وتدفقات المهاجرين، علاوة على العوامل المسببة للهجرة وذلك بفضل مشروع تلقي الدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي إطاره نُظِّمت عدة مؤتمرات لدراسة توافر البيانات ومناقشة الخيارات في مجال السياسات. وعملت كوبا على تعزيز جهودها في مجال جمع البيانات لرصد تدفقات وأعداد المهاجرين الدوليين. وفي هندوراس، كانت الإدارة العامة للسكان وسياسات الهجرة تخطط لبدء برنامج للتأكد من عدد أبناء هندوراس المقيمين في الخارج وإقامة روابط في مجال المعلومات بين المهاجرين الدوليين وأُسرهم. وكانت المكسيك تقوم برصد الهجرة الدولية من خلال دراسة استقصائية مستمرة بشأن الهجرة في الحدود الشمالية. وشمل تعداد السكان العام لنيكاراغوا الذي أجري في عام ١٩٩٥ (وهو أول تعداد سكان من نوعه يتم منذ عام ١٩٦٥) أسئلة تتعلق بالهجرة الدولية. وأفادت أوروغواي بأن الهجرة أدرجت في أنشطة معهد الإحصاءات الوطنية الذي كان مسؤولا عن تعداد السكان الوطني في عام ١٩٩٦. وثمة برنامج يتعلق بالسكان في كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة الحكومية قام برصد اتجاهات الهجرة وأجرى عمليات مسح لمناطق الحدود.

٧٣ - ومن البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أفادت بلغاريا بأن عدة مؤسسات كانت تشارك في جمع بيانات بشأن طالبي اللجوء، ومنها المكتب الوطني للجوء الإقليمي واللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر البلغارية ولجنة هلسنكي البلغارية. وطلبت إدارة الهجرة في جمهورية مولدوفا مساعدة تقنية لتعزيز أنشطة جمع البيانات والأنشطة البحثية المتصلة بالهجرة.

٧٤ - ومن البلدان المتقدمة النمو، أفادت ألمانيا بأن وزاراتها المعنية بمكافحة أسباب هروب اللاجئين في بلدان المنشأ كانت تسعى الى تبادل البيانات المتعلقة بالهجرة. وقامت لختنشتاين بتكييف نظامها لجمع البيانات ليستوفي الشروط التي أُقرت بموجب المعاهدة المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية. وأفادت النرويج أن عدة أنشطة لجمع البيانات وما يتصل بها من أنشطة بحثية تتعلق بالهجرة كانت قد بدأت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، منها برنامج البحوث المتعلق بالهجرة الدولية والعلاقات الإثنية. وأفادت اسبانيا بأن اللجنة الوزارية المعنية بالأجانب تنشر تقريرا إحصائيا سنويا عن السكان الأجانب المقيمين في اسبانيا، بمن فيهم الطلاب، واللاجئون، وملتمسو اللجوء، والمتجنسون، والعمال الأجانب. وكانت

دائرة الهجرة النيوزيلندية تقوم بوضع نظام معلومات يبدأ تنفيذه في أوائل عام ١٩٩٧، لتحسين عملية تسجيل تدفقات اللاجئين. وأفادت المملكة المتحدة بأنها زودت الفريق العامل المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للبلدان الأوروبية بإحصاءات وبمشورة فيما يتعلق بإحصاءات الهجرة. وظل هذا البلد أيضا يواصل تقديم الدعم لأعمال الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالهجرة. وأفادت الولايات المتحدة بأن دائرة الهجرة والجنسية قدمت الدعم في السنوات الأخيرة لإجراء مزيد من البحوث المتعلقة بالهجرة ووسعت نطاق برنامجها للمنشورات الإحصائية.

ثانيا - الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي في ميدان الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

ألف - المؤتمرات الإقليمية

٧٥ - علاوة على البحوث التي أجرتها اللجان الإقليمية، تمثلت الأنشطة الإقليمية الرئيسية المضطلع بها في ميدان الهجرة الدولية، في المؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء. وقد تطرقت المؤتمرات الإقليمية، منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لمختلف قضايا الهجرة، بما فيها شواغل اللاجئين والاتجار في المهاجرين. وعقدت مجموعة من اجتماعات أفرقة الخبراء واجتماعات تقنية ودون إقليمية للتحضير للعديد من هذه المؤتمرات.

٧٦ - ومن المؤتمرات الهامة التي عقدت، المؤتمر الإقليمي للهجرة الدولية في أمريكا الشمالية والوسطى، المعقود في بويبلا، بالمكسيك، في آذار/مارس ١٩٩٦؛ والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين وغير ذلك من أشكال التشرد القسري، والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والبلدان المجاورة ذات الصلة، المعقود في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦؛ ومؤتمر البحر الأبيض المتوسط للسكان والهجرة والتنمية المعقود في بالما دي مايوركا، في أسبانيا، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦. وقد أكدت الدورة الوزارية لمؤتمر وزراء الجنوب الأفريقي المعني بالسكان والتنمية، المعقودة في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على الحاجة إلى التعاون الإقليمي للتصدي للشواغل ذات الأولوية، بما فيها الهجرة بين البلدان في المنطقة.

باء - أنشطة أخرى

٧٧ - في افريقيا، وقعت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مشروع بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص في بلدان المجتمع في حزيران/يونيه ١٩٩٥. والهدف الرئيسي من البروتوكول هو منح الحق لكل مواطن في أي دولة عضو في حرية الدخول وبدون تأشيرة دخول إلى أراضي دولة أخرى لزيارة قصيرة الأجل، وحق الإقامة في أراضي دولة أخرى والحق في الاستقرار والعمل في أراضي دولة أخرى مع

حماية هذه الحقوق وتعزيزها. وكانت المناقشات المتعلقة بحرية تنقل رعايا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبشأن إصدار جواز سفر مشترك قد بلغت مرحلتها النهائية وقت القيام بهذا الاستقصاء.

٧٨ - وأعلنت بلدان أمريكا الوسطى نيتها في المضي قدما من أجل زيادة التعاون والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وضعت هذه البلدان، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، برنامجا إقليميا للهجرة في أمريكا الوسطى لصياغة السياسات وتعزيز التشريعات وإنشاء نظم معلومات في مجال الهجرة. ويوجد قيد الاستعراض حاليا قانون جديد للهجرة للمنطقة دون الإقليمية.

٧٩ - ومن بين الأفرقة دون الإقليمية التي أنشئت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الفريق الاستشاري الحكومي الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة وتسعة بلدان أخرى في أمريكا الشمالية والوسطى في آذار/مارس ١٩٩٦ لمناقشة المسائل المتصلة بالهجرة الدولية بما فيها اعتماد نهج طويل الأجل لمعالجة الهجرة الإقليمية.

رابعا - الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ميدان الهجرة الدولية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

ألف - منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

٨٠ - تتناول مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة - إدارات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج - في سياق عملها العادي، جوانب متنوعة للهجرة الدولية. وتهتم بعض الهيئات، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمسائل الهجرة على وجه الحصر. وتتناول هيئات أخرى، مثل منظمة العمل الدولية، مسائل الهجرة في إطار ولاية أوسع نطاقا. وتجري شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة، دراسات بشأن مستويات واتجاهات الهجرة الدولية، وسياسات الهجرة الدولية والعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية. وتعد الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات مسؤولة عن وضع المعايير لجمع ونشر الإحصاءات بشأن الهجرة الدولية. وتجري شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات دراسات بشأن الجوانب الاجتماعية للهجرة الدولية. وتتناول اللجان الإقليمية أيضا مسائل الهجرة الدولية من خلال قيامها برصد اتجاهات الهجرة، وإجراء دراسات استقصائية، وبحوث، وتنظيم مؤتمرات واجتماعات وحلقات دراسية بشأن مواضيع الهجرة. وفي عام ١٩٩٦، أعلن الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية، وهو أحد ستة أفرقة عاملة تابعة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، خططا لعقد ندوة تقنية بشأن الهجرة الدولية في عام ١٩٩٨. وستقوم الندوة بدراسة نطاق وأثر

السياسات الحكومية على تدفقات الهجرة وأعداد المهاجرين، والمسائل المتصلة بعودة المهاجرين، وإدماجهم وتوطينهم. أما تقرير فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع والتي تعالج تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فلسوف يتولى تفصيل المسائل التي تناولها الفريق العامل.

٨١ - وتنشط عدة منظمات دولية في ميدان الهجرة الدولية، ومنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الهجرة الدولية. وتجري منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحوثا كما تنظم اجتماعات ومؤتمرات وتقوم بنشر بيانات في الوقت المناسب بشأن الهجرة الدولية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال نظامها المتعلق بالإبلاغ المستمر عن الهجرة الدولية (سوبيم). وتنفذ منظمة الهجرة الدولية برامج عملية، وتضطلع بأنشطة في مجال التعاون التقني، وتعقد مؤتمرات واجتماعات، وتصدر تكليفات بإجراء دراسات عن مختلف مواضيع الهجرة، كما تنشر صحيفة أكاديمية عن الهجرة الدولية.

باء - المؤتمرات الدولية

٨٢ - ظل موضوع الهجرة الدولية على جدول أعمال كل مؤتمر دولي رئيسي عقد بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد وردت إشارات إلى المهاجرين واللاجئين في إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية[٥] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٦] المعتمدين في آذار/مارس ١٩٩٥؛ ونوقشت حالة المهاجرات من النساء في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ وتم التسليم في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بما للمرأة من دور مركزي تضطلع به في المستوطنات البشرية. وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٦٦/٤٩ المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات، والذي حثت فيه الجمعية العامة الحكومات، في جملة أمور، على أن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة مشكلة الاتجار بالنساء والطفلات، وأن تكفل ما يلزم من المساعدة والتأهيل للضحايا.

٨٣ - وناقشت الندوة الدولية المعنية بتنقلات السكان التي تمليها ظروف بيئية والجوانب البيئية الناشئة عن الهجرات الجماعية، وهي الندوة المعقودة في سويسرا في نيسان/ابريل ١٩٩٦، ما ينبغي اتخاذه من تدابير عملية لمنع التدهور البيئي الذي يسبب تنقلات السكان وينتج عنها. ويشكل بيان المبادئ الذي صدر عن الندوة بتوافق الآراء إطار عمل للتصدي للآثار البيئية السلبية المترتبة على الهجرة الجماعية.

خامسا - الخلاصة

٨٤ - استعرض هذا التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بالسياسات والبرامج وغيرها من الأنشطة المنفذة في مجال الهجرة الدولية بعد اعتماد برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي حين يسلم التقرير بأهمية المساعي المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإنه يركز أساسا على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري في مجال الهجرة الدولية.

٨٥ - وبالرغم من أن بعض الحكومات تناولت مسائل الهجرة الدولية قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن الاستجابات الواردة من الميدان تدل على أنه تم الاضطلاع بقدر كبير من الأنشطة في أعقاب المؤتمر حيث ركزت الأنشطة في معظمها على التعاون والحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وقد أفاد ما يزيد على نصف البلدان التي استجابت للاستقصاء، البالغ عددها ٦٢ بلدا (٥٨ في المائة) بأنها أجرت مفاوضات ومناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف حول مسألة الهجرة الدولية. وعمل ٥٨ في المائة من الحكومات على تبادل المعلومات مع حكومات أخرى بشأن سياسات الهجرة الدولية والأنظمة التي تنظم قبول المهاجرين وإقامتهم. وقد أفاد ٢١ في المائة من البلدان بأنها ناقشت، أو وقعت اتفاقات إعادة القبول لحماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين غير المسجلين والأشخاص الذين سبق وأن رفضت طلبات اللجوء التي تقدموا بها. وقد قامت عدة حكومات بوضع سياسات للهجرة الدولية أو بإصدار تشريعات تتعلق بالهجرة أو بتعديل السياسات والقوانين القائمة التي تنظم الهجرة؛ وهناك حكومات أخرى عديدة بصدد مراجعة التشريعات المتعلقة بالهجرة.

٨٦ - وكانت هجرة اليد العاملة المؤقتة موضوع العديد مما أجرته الحكومات في مفاوضات وما أبرمته من اتفاقات. وأفاد ٣٤ بلدا أو ٥٥ في المائة من البلدان التي استجابت للاستقصاء بأنها أجرت مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة أو أنها وضعت سياسات أو تشريعات جديدة في هذا المجال. وأفادت بلدان أخرى بأن القوانين القائمة تضمن لكلتا الفئتين من العمال نفس الأجور وظروف العمل. وأفادت سبعة بلدان بأنها وفرت الخدمات اللازمة لتيسير هجرة رعاياها الباحثين عن عمل في الخارج.

٨٧ - أما أغلبية البلدان التي استجابت للاستقصاء، فلم تفد عن تنفيذ أي برامج أو أنشطة خاصة في مرحلة ما بعد المؤتمر لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المسجلين وأُسرهم. ويتضح من الاستقصاءات أن العديد من المهاجرين يتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا. ومنذ انعقاد المؤتمر، اتخذ ١٦ من البلدان النامية و ٦ من البلدان المتقدمة النمو تدابير للقضاء على التمييز ولقمع نزعة كراهية الأجانب والعنف الذي ترتكبه الجماعات العنصرية.

٨٨ - وهناك عدد من برامج إعادة التوطين والتأهيل المكرسة للاجئين والعائدين تم الشروع فيها أو تعزيزها في أعقاب المؤتمر، وقد أبلغ ١٨ بلدا عن الاضطلاع بهذه الأنشطة. وكانت بلدان أخرى قد شرعت في تنفيذ تلك البرامج في مرحلة ما قبل المؤتمر.

٨٩ - وكانت مسألة الهجرة غير المسجلة مطروحة على جدول أعمال المفاوضات التي أجرتها عدة بلدان سعيا الى الحد من عدد المهاجرين غير المسجلين داخل أقاليمها. وقد اعتمد ١٩ بلدا تدابير محددة لمعالجة المشكلة، بما في ذلك وضع سياسات جديدة مثل تعزيز دوريات الحدود، وتشديد العقوبات على العمال المهاجرين غير المسجلين وأصحاب الأعمال الذين يقومون بتشغيلهم، وإجراء مفاوضات مع حكومات أخرى وتوقيع اتفاقات إعادة القبول. وأفاد ١١ بلدا بأنها اضطلعت بأنشطة لمنع الاتجار بالمهاجرين.

٩٠ - وكانت هناك دلائل مشجعة تشير الى الالتزام والتمسك بتنفيذ برامج الهجرة الدولية وتعزيزها. ودلت الردود على أن الحكومات مستعدة لتبادل المعلومات وللمشاركة في المفاوضات وللدخول في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة لها بشأن المسائل التي تتطلب اهتماما خاصا. كما أبدت الحكومات استعدادها للمشاركة في مناقشات تجري على الصعيدين الدولي والإقليمي حول مشاكل رئيسية مثل الهجرة غير المسجلة وإساءة استعمال فرص اللجوء وإدماج المهاجرين المسجلين وتوفير الحماية من التمييز والاتجار بالمهاجرين.

٩١ - أما التحديات المصادفة في تنفيذ سياسات وبرامج الهجرة الدولية، وبخاصة على الصعيد الوطني، فهي عديدة. ويجب أن تجد الحكومات حلا لمسائل أساسية مثل كيفية وضع سياسات من شأنها أن تحقق توازنا بين مصالح المهاجر ومصالح الدولة والمجتمع الدولي؛ وكيفية تعزيز ضوابط الهجرة مع الحفاظ على جو يتسم بالانفتاح والديمقراطية؛ وكيفية مراعاة مسألة الهجرة في سياق أهداف السياسات الداخلية، والخارجية الأشمل. ويجب أن تنظر الحكومات في الخيارات المتوفرة للحد من تدفقات المهاجرين غير المسجلين مع ضمان توفير الحماية الدولية لمن يكون بحاجة اليها. ويجب أن تجد الحكومات حلا للمشكلة المتمثلة في معالجة حالات النقص في اليد العاملة عن طريق استيراد اليد العاملة الأجنبية أو باللجوء الى حلول مثل تصدير فرص العمل وزيادة إنتاجية العمال المتوافرين وتعبئة العمال غير المستغلين استغلالا تاما في القوى العاملة المحلية.

٩٢ - وتظل القيود المالية عقبة تعيق تنفيذ برامج الهجرة الدولية بالنسبة للعديد من البلدان النامية. فأغلبية الموارد المتاحة لتمويل البرامج السكانية كانت على مر الزمن تخصص لبرامج الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة، بحيث لا يتبقى لأنشطة الهجرة الدولية سوى القليل من الموارد المالية. وينبغي تشجيع الوكالات والحكومات المانحة على أن تخصص لأنشطة الهجرة نسبة مئوية معينة من الأموال التي تتيحها لتمويل أنشطة المساعدة السكانية.

٩٣ - وثمة حاجة أيضا الى توفير المزيد من المعلومات ولجهود التعليم والاتصال في مجال الهجرة الدولية. وينبغي للحكومات وللهيئات المنتخبة محليا وللمجتمعات المحلية ودوائر القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على زيادة الوعي العام بمسائل الهجرة. ومن الضروري مواصلة تعزيز الالتزام السياسي

بالتنفيذ الناجح لسياسات وبرامج الهجرة الدولية على جميع مستويات المجتمع. ومن اللازم الاضطلاع بحملات إعلامية لإحاطة المهاجرين المحتملين علما بالشروط القانونية للدخول والإقامة والعمل في البلدان المضيفة.

٩٤ - وللجنة السكان والتنمية دور هام يمكن أن تؤديه في توجيه انتباه المجتمع الدولي الى ضرورة معالجة مسائل الهجرة الدولية وتنفيذ توصيات برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وينبغي للجنة أن تحث الحكومات على الاهتمام بمسائل الهجرة والتنمية وتحديد أسباب الهجرة لتتمكن من وضع سياسات أكثر استجابة للاحتياجات. وينبغي حث الحكومات على ضمان أن تتم التحركات، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، على نحو منظم، وألا يعامل المهاجر وكأنه سلعة بل كبشر يتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. ومن المسائل الهامة في هذا الصدد حالة النساء والأطفال المهاجرين الذين يتعين توفير الحماية لهم ضد التمييز والإيذاء والاستغلال. وثمة حاجة ملحة الى معالجة المسائل ذات الصلة بالفوارق بين الجنسين والاهتمامات الخاصة بالأسرة. وتحقيقا لذلك، ينبغي حث الحكومات على جمع بيانات الهجرة لكل من الجنسين على حدة. مع إيلاء اهتمام خاص الى الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال.

٩٥ - وأشار عدد من البلدان الى شواغل وتحديات محددة بالنسبة لتنفيذ سياسات وبرامج الهجرة الدولية. ومن هذه الشواغل والتحديات ما تشهده تلك البلدان من تنافس على المهام بين مختلف الإدارات المعنية بجوانب الهجرة الدولية؛ والصعوبة المصادفة في تنفيذ التدابير الرامية الى تدارك تدفقات العمال المهاجرين غير المسجلين، ولا سيما بالنسبة لمراقبة حدود تمتد على مسافات طويلة بين البلدان؛ والصعوبة المصادفة في وضع سياسات واضحة تتعلق بالهجرة غير المسجلة نظرا لتضارب مصالح الأعمال التجارية؛ فضلا عن صعوبة تنفيذ السياسات على المستوى الميداني نظرا لتضارب الآراء وعدم كفاية الموظفين. وتمثل النزاعات المسلحة بالنسبة لبعض البلدان عقبة كأداء تعيق تنفيذ برامج الهجرة الدولية.

٩٦ - وللأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي أسندت اليها ولاية في مجال الهجرة دور أساسي تقوم به في مجال زيادة الوعي والمعرفة والفهم والالتزام على جميع مستويات المجتمع لتمكين الأفراد وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وصانعي السياسات والحكومات والمجتمع الدولي في إدراك أهمية مسائل الهجرة الدولية واتخاذ إجراءات تتسم بروح المسؤولية لمعالجة تلك المسائل. وينبغي تعزيز دور المنظمات الدولية المعنية بمسائل الهجرة لتمكينها من توفير الدعم التقني الكافي للبلدان النامية وتقديم المشورة في إدارة تدفقات الهجرة الدولية وتعزيز التعاون والحوار على الصعيد الحكومي الدولي. ويجب وضع استراتيجيات لضمان أن تساهم الهجرة في تعزيز التنمية والعلاقات الدولية.

٩٧ - ويعتبر التعاون الدولي حيويا لتحقيق غايات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال الهجرة الدولية. وتتمتع الأمم المتحدة بمكانة فريدة تتيح لها بالقيام بدور تيسيري في هذا الصدد عن طريق تعزيز التعاون على صعيد المنظومة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالهجرة الدولية وتشجيع الحوار سواء بين البلدان أو في داخل المنظومة على حد سواء من أجل إيجاد حل لهذه المسائل. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل إيلاء الاهتمام الواجب لحقوق الإنسان وللاتفاقيات المعترف بها دوليا.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار رقم ١، المرفق.

(٢) استجابت البلدان التالية الى الاستقصاء بحلول يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦: بلدان نامية: الأردن، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوروندي، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا، زائير، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، غينيا - بيساو، الفلبين، فيجي، فييت نام، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هندوراس، اليمن؛ البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: الاتحاد الروسي، ألبانيا، بلغاريا، بولندا، جمهورية مولدوفا؛ البلدان المتقدمة النمو: اسبانيا، ألمانيا، لختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق.

(٤) انظر الصكوك القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حررت في مراكش في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (منشور أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات"، رقم المبيع GATT 1996 - 7).

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/19)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٧) انظر الندوة الدولية المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وفريق السياسات المتعلقة باللاجئين: حالات تشريد السكان لأسباب بيئية والآثار البيئية الناجمة عن الهجرة الجماعية (جنيف، ١٩٩٦).

- - - - -